**نظم سياسات مقارنة**  **يوسف الناصر**

**مقدمة الطبعة**

عاشت الولايات المتحدة الامريكية تجربتي بناء دولة متباينتين في كل من العراق وأفغانستان خلال فترة احتلالهما. حيث شكل النموذج الأفغاني مقاربة خفيفة الوطء، في حين كانت مقاربة الحكم أشد وطأة في العراق.

في أفغانستان:

أعيدت السيادة الوطنية إلى حكومة انتقالية ترأسها حامد قرضاي وذلك بموجب اتفاقية بون الموقعة في كانون الأول 2001 بعد الإطاحة بطالبان. كما حافظت الولايات المتحدة الامريكية على طيف واسع من الشركاء المحليين والدوليين، على سبيل المثال لعبت الأمم المتحدة دورا مهما في تنظيم وشرعنة المرحلة الانتقالية، بينما تم تحديد مهام الدول الحليفة في منظمة حلف شمال الأطلسي كالدور الذي لعبه الألمان في تدريب قوات الأمن الأفغاني. في النهاية لابد لنا من تسليط الضوء على أن الهدف السياسي بعيد الأمد للولايات المتحدة كان متواضعا ومعتدلا. فالولايات المتحدة لم تعد بإنشاء ديمقراطية نموذجية وإنما بإنهاء دور أفغانستان كملجأ للإرهابيين وبتحقيق قدر من الاستقرار للشعب الأفغاني.

في العراق:

على عكس أفغانستان كانت أهداف الولايات المتحدة الامريكية في العراق أكثر طموحا، فقد أعلن جورج بوش صراحة أن العراق سيتحول إلى دولة ديمقراطية، وأن الحرب بحد ذاتها إن هي إلا المرحلة الأولى في خط أوسع لتغيير سياسات الشرق الأوسط الكبير. نلاحظ غياب الحلفاء المحليين للولايات المتحدة في العراق حيث قامت هي والقوات البريطانية بكافة العمليات العسكرية. بعد السيطرة العسكرية أنشأت الولايات المتحدة سلطة ائتلاف مؤقتة بشكل ميداني وعلى عجل ممثلة بعد ذلك بيروقراطية هائلة. لكن اتسمت هذه السلطة بعلاقات دائمة التوتر مع القيادة المحلية للقوات العسكرية الامريكية، إضافة الى الوجود المكثف للقوات الامريكية في الشارع العراقي لاعبة دور الشرطي في حفظ النظام والقانون، الأمر الذي دفع الشعب العراقي إلى اعتبارها قوات احتلال جائرة وظالمة وبالتالي زيادة المقاومة المسلحة ضد التدخل الأمريكي. في هذا السياق أعادت الولايات المتحدة الامريكية السيادة الوطنية إلى الحكومة العراقية الانتقالية في حزيران 2004، كما فككت بيروقراطية سلطة الائتلاف المؤقتة ما أعقبه فوضى إضافية. في النهاية، رغم الميزانية التي وضعتها الولايات المتحدة في النموذج العراقي إلا أن فرص نجاح التجربة الأفغانية تبدو أوفر حظا من نظيرتها العراقية على المدى البعيد، ويرجع ذلك جزئيا إلى منح أفغانستان قدرا أكبر من التحكم بشؤونها وامتلاك مقدراتها بنفسها.

**الفصل الرابع: أصغر لكن أقوى**

سادت نزعة إضعاف مفهوم الدولة في السياسة العالمية لأكثر من جيل كامل. كان سببها الرئيس معياريا واقتصاديا في آن واحد؛ فظهور دول قوية في القرن العشرين مستبدة بشعوبها، ومعتدية على جيرانها، ومعيقة للنمو الاقتصادي في بلدانها، ساهم في ظهور هذه النزعة نحو تحجيم القطاعات الحكومية وتسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني حقوقه المسلوبة. إضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي العالمي وما رافقه من زيادة حركة المعلومات ورأس المال واليد العاملة أيضا ساعد على تآكل سيادة الدولة.

لكن بعد أحداث 11 أيلول لم تعد كيفية تحجيم الدولة قضية محورية في السياسة العالمية حيث حل محلها توجه نحو كيفية بناء الدولة. فقد بات قصور المستوى المؤسساتي وعدم كفايته أحد أهم القضايا الحيوية التي تواجه الدول الفقيرة وتعوق إمكانات التطوير الاقتصادي فيها. كما أن ضعف وفشل هذه الدول الأقل تقدما أصبح مصدرا للصراعات وخطرا على النظام الدولي؛ لأنها أصبحت بيئات صالحة لتوليد نوع جديد من الإرهاب يستطيع الوصول إلى قلب العالم المتقدم. من هنا نفهم كيف أصبح تعلم بناء الدولة بشكل أفضل أمرا محوريا لوجود واستقرار النظام العالمي.

يبدو من الواضح أنه لم يعد يتحتم على البلدان أن تبني مؤسسات دولة قوية داخل حدودها فقط بل أيضا في البلدان الأخرى الأكثر اضطرابا وخطورة في العالم. إذا كان فيما مضى يتم فعل ذلك عن طريق غزو هذه البلدان وضمها إداريا إلى الإمبراطورية، فاليوم تبقى أية محاولة لحكم الشعوب الأخرى عملية محض انتقالية، وليست طموحا استعماريا. في الختام، إن فن بناء الدولة يبقى مكونا مفتاحيا من مكونات القوة القومية، ولا يقل أهمية عن القدرة على استخدام القوة العسكرية حفاظا على النظام العالمي.